الأمـم المتحـدة

S/PV.5344

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٣٤٤**

الجمعة، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مهيغا	(جمهورية تنزانيا المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دوكلو
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد إكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيد فاسيلاكس

جدول الأعمال

تقريرا الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2005/821)

التقرير الشهري للأمين العام عن دارفور (S/2005/825)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

06-20669 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقريرا الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2005/821)

التقرير الشهري للأمين العام الشهري عن دار فور (S/2005/825)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد يان برونك، الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان.

تقرر ذلك.

أدعو السيد برونك إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سليم أ. سليم، المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي لمحادثات السلام بين الأطراف السودانية بشأن الصراع في دارفور.

تقرر ذلك.

أدعو السيد سليم إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أرحب بحضور الأمين العام، السيد كوفي عنان، في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير الشهري للأمين العام عن دارفور، الوثيقة S/2005/825. ومعروض على الأعضاء أيضا تقرير الأمين العام عن السودان، الوثيقة S/2005/821.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد يان برونك، الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان، ومن السيد سليم أ. سليم، المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي لمحادثات السلام بين الأطراف السودانية بشأن الصراع في دارفور.

أعطي الكلمة للسيد برونك.

السيد برونك (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي كي أقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن الحالة الراهنة في السودان، بما في ذلك الحالة في دارفور.

بعد مرور عام على توقيع اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ما زال الاتفاق يقف على أرضية صلبة. ورغم البطء في تنفيذه، إلا أنه يظل ماضيا في مساره ويتقدم. والوفاة المفجعة لجون قرنق، زعيم الجنوب، بعد أدائه اليمين بصفته نائب الرئيس الجديد للسودان بأقل من شهر، كانت صدمة كبيرة. فلقد أثارت الذعر وتسببت في التأخير، ولكن لم يجد أي الطرفين داعيا للانحراف عن مسيرة الاتفاق، الذي كان هو إرثه. بل على العكس، يدرك الطرفان أنهما يعتمدان على بعضهما البعض وأنه يتعين عليهما التحرك إلى الأمام.

وفي غضون عام واحد تم اعتماد دستورين – أحدهما للسودان بأكمله والآخر لجنوب السودان. وتم تشكيل حكومتين جديدتين. وجميع المؤسسات التي كان يتعين إنشاؤها على أساس اتفاق السلام الشامل قد تم إنشاؤها.

وبعض هذه المؤسسات بالكاد أن تكون قد عقدت أية اجتماعات لها، بينما تواجه مؤسسات أخرى منازعات سياسية. ولكن روح الاتفاق ما زالت شامخة. وبدأت إعادة انتشار الجيش السوداني بعيدا عن الجنوب. وتم تقريبا تحقيق الهدف المتمثل في إعادة الانتشار بنسبة ٣٠ في المائة خلال عام واحد. وأصدرت الأمم المتحدة تعليمات إلى قوات كلا الطرفين للإبلاغ عن جميع التحركات قبل تنفيذها بسبعة أيام، وحتى الآن لم تقع سوى خروقات بسيطة لتلك التعليمات.

وفي الحقيقة، فإن اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار – المؤسسة الوحيدة التي تقودها الأمم المتحدة – كانت المؤسسة الأكثر نجاحا في إطار الاتفاق. ولقد بدأت اللجنة بالانعقاد بعد وقت قصير من اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥) في آذار/مارس العام الماضي ليقر إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان لمراقبة اتفاق السلام الشامل. وانعقدت اللجنة ١٥ مرة وتمكنت من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أغلب المسائل المتعلقة بتفسير وتنفيذ فقرات وقف إطلاق النار في الاتفاق. والمحادثات بين الحركة الشعبية والجماعات الأخرى المسلحة في جنوب السودان تمضي بشكل جيد جدا. ويمكن أن يمهد ذلك الطريق لإعادة إدماج جميع المقاتلين، سواء في الجيشين أو في المجتمع المدني.

ومن المؤكد أنه ما زال هناك الكثير مما يلزم إنجازه. فيجب أن تصبح عملية السلام أكثر شمولا، بحيث تضم الأحزاب السياسية الأخرى والمجتمع المدني. ويجب مواءمة القوانين الأمنية مع الدستور. وما زال يتعين البدء بنزع سلاح جميع المقاتلين وتسريحهم، وبعد ذلك إعادة إدماجهم. ولقد بدأت عودة المشردين داخليا واللاجئين، لكننا نفتقر إلى الموارد لدعم هذه العودة. وما زال يتعين البدء بإصلاح وتنمية الزراعة في الجنوب، واقتصاده، ومدنه وقراه، بما في ذلك شبكات المياه وأنظمته التعليمية والصحية.

وما زالت قدرة الحكومة الجديدة في جنوب السودان محدودة. فنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعودة والإصلاح وبناء القدرات كلها تتطلب دعما ماليا دوليا. وبدون هذا الدعم، لن تتحقق آمال السكان في الجنوب. وفي هذا الأمر مخاطرة كبيرة.

إن هناك سلاما في حقيقة الأمر. ولكن أين ميزة السلام؟ الصراعات تنشب من جراء منازعات قبلية، وأيضا مع عودة الأشخاص إلى قراهم. وبعثة الأمم المتحدة، من خلال الرد في الوقت المناسب وبطريقة متكاملة، قد تمكنت من نزع فتيل بعض تلك الصراعات بتعاون من السلطات. ولكن ستكون هناك صراعات أخرى. فلدينا مثل هذه الشواغل في أبيي، وهي إحدى المناطق الانتقالية التي تعلمت فيها قبائل المسيرية ودينكا أن تعيش معا على أرض الواقع، ولكن الشك حول وضع المنطقة في المستقبل ما زال يشكل تهديدا. وفي الشرق، قرب الحدود الإريترية، قد تندلع مواجهة حالما تنسحب الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى الجنوب، كما تعهدت بذلك وفقا لاتفاق السلام الشامل.

وكانت الحكومة قد اتفقت مع حركات التمرد في الشرق على البدء بمناقشات تفضي إلى إجراء محادثات سلام تيسرها الأمم المتحدة في الربع الثالث من العام الماضي، ولكن تم بعد ذلك تهميش الأمم المتحدة. واتفق الطرفان على أن تؤدي ليبيا دور الميسر، ولكن ما زال يتعين البدء بهذه المحادثات – حتى رغم مرور الموعد النهائي لإعادة الانتشار، والذي كان محددا له ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وهذا يوجد فراغا تكمن فيه إمكانية نشوب صراع مسلح جديد، وهو ما سينتهك الاتفاق غير الرسمي بين الطرفين، والذي يسرته الأمم المتحدة في منتصف العام الماضي، بعدم الاعتداء على بعضهما البعض.

وأخيرا، الاعتداءات التي يشنها جيش الرب للمقاومة المتمركز في أوغندا على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني

في الجنوب تشل أنشطتنا في جزء كبير من الجنوب. والحالة هناك تهدد بشكل مباشر المزايا المحتمل جنيها من السلام.

لذلك فالشعور بالتفاؤل منخفض بين أهل الجنوب. لقد أصبح الشك يتملكهم. وفقد الكثيرون منهم اعتقاده بإخلاص الشمال فيما يتعلق بفرصة التنمية في الجنوب بعد السلام. ويتفق الطرفان في اتفاق السلام الشامل على أن يعود على بلدان الجنوب ما نسبته ٥٠ في المائة من إيرادات النفط والدخل المتأتي منها. غير أن الشفافية منعدمة. وتتردد سلطات الخرطوم في تقديم إجابات على جميع الأسئلة المتعلقة بالنفط. وتتناقص ثقة سكان الجنوب في أن يصبح العنصر الجوهري المتعلق بتبادل المعلومات عن الثروة في هذا الاتفاق واقعا.

وللمجتمع الدولي ومؤسساته، بما فيها جميع البلدان المستثمرة في السودان والمشترية منه، علاوة على صندوق النقد الدولي الذي يمارس ولايته في تقييم الإدارة الاقتصادية والمالية، مصلحة سياسية واقتصادية في التنفيذ الكامل والعادل لهذا الاتفاق بشأن النفط. وسيتيح الاجتماع القادم الذي يعقده اتحاد السودان، بقيادة البنك الدولي، في شهر آذار/مارس، فرصة لتسوية هذه المسألة وتجنب حدوث أي خلافات محتملة في الرأي تؤدي إلى نزاع فعلي.

وبقدر هذا التشاؤم في الجنوب، ثمة ارتياب في الشمال في أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لا تريد في الواقع أن تتيح فرصة للوحدة في الاستفتاء المقرر إجراؤه بعد ست سنوات من إبرام اتفاق السلام. ويتمثل جزء من الولاية التي منحها مجلس الأمن للبعثة في أن تجعل الوحدة هي الخيار الجذاب. ونحاول أن نفعل ذلك بالتركيز بصفة خاصة على الحد من الفقر وعلى صون السلام وحقوق الأقليات وحقوق الإنسان والحقوق الدستورية. وسوف تكون للناس في الاستفتاء الحرية في أن يختاروا إما الاتحاد أو الانفصال. وإذا أصبح الناس بعد ست سنوات من إبرام اتفاق السلام أقل فقرا أو أكثر تمتعا بالحقوق أو يعيشون في سلام في أنحاء البلد في السودان الموحد، فقد يرون جاذبية في البقاء معا كدولة واحدة، ولو أن لها نظامين.

وسيكون من الحكمة أن تظهر قيادة حركة التحرير الشعبية أنها لم تقرر شيئا آخر، بمعنى أنها تفضل الانفصال بغض النظر عن التطورات في الأعوام الخمسة المقبلة. إذ ينبغي أن تتاح فرصة حقيقية لخيار الوحدة حين يمارس السكان حقهم في الاقتراع في الاستفتاء. بيد أن الحكومة في الشمال ينبغي أن تفعل كل ما بوسعها لتجعل ذلك أمرا جذابا. ويمكنها أن تفعل ذلك بضمان نصيب عادل من الطاقة والموارد والدخل لسكان الجنوب للإنفاق والاستثمار منها في الهياكل الأساسية للمياه والمدارس والوظائف والزراعة والإسكان والرعاية الصحية لجميع السكان الذين ظلوا عقودا محرومين من هذه الأشياء.

وقد كان عدم المساواة في توزيع السلطة والثروة أيضا من أسباب الحرب في دارفور. و لم يحل السلام بعد في دارفور. والسلام كل لا يتجزأ. ولا يشكل العنف والقتل والاغتصاب وانتهاكات حقوق الإنسان المتواصلة مأساة لسكان دارفور فحسب، بل هي تخل أيضا بالشروط المحددة في قرارات مجلس الأمن. علاوة على ذلك فهي تشكل تهديدا لاستدامة السلام في الجنوب.

و لم يتم الوفاء بالموعد النهائي المحدد في أبوجا للتوصل إلى اتفاق سلام بشأن دارفور قبل نهاية عام ٢٠٠٥. لقد أخفقت الأطراف. وأغفل مرور الموعد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر وانقضى دون أن يشعر به أحد. ولا يملك الإنسان أن يتجنب الانطباع بأن الأطراف قد فقدت كل إحساس بالأهمية الملحة وأنها لا تكترث في الواقع للمواعيد النهائية. فهي تجري المحادثات ولكنها لا تتوصل إلى نتائج.

وقد فعل الرئيس سالم كل ما يستطيع لحمل الأطراف على إنهاء المحادثات باتفاق، ولكنها أجفلت من ذلك.

ويعجب المرء ما إذا كان المتفاوضون في الواقع يعبؤون لمصير الملايين الثلاثة من السكان المتضررين، الذين يعيش أكثر من مليونين منهم في مخيمات للمشردين واللاجئين. وبفضل المساعدة الدولية والتزام العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية في الميدان، وهم جديرون منا بالإعجاب، انخفضت الأرقام المتعلقة بسوء التغذية والوفيات انخفاضا كبيرا. بيد أن ذلك الانخفاض لا يمكن المحافظة عليه في مناخ يتسم بعدم الأمن، مما يترتب عليه تناقص مستمر في إمكانيات الحصول على المساعدات الإنسانية.

وسوف يتعين علينا جميعا أن نعيد النظر في استراتيجية تحقيق السلام في دارفور. وبعد أن فوّتت الأطراف الموعد النهائي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، سوف يتعين عليها الآن أن تلتزم بالتوصل إلى اتفاق خلال هذه الجولة السابعة من المحادثات. فقد تعهدت في بداية الجولة السابعة بأنها ستكون الأخيرة وأنها ستنتهي قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وأقل ما يمكنها عمله الآن هو أن توقف الساعة. وعليها ألا تنهي الجولة وتشرع في جولة ثامنة، بل ينبغي أن تبرم اتفاقا من أجل الناس الذين تدعي أنها تمثلهم.

ويمكن أن تتعلم الأطراف المشتركة في المفاوضات في دارفور من الكيفية التي تم بها التوصل إلى اتفاق السلام بين الشمال والجنوب في نيروبي. إذ اتفق في نيروبي، قبل كل شيء آخر، على وقف مستمر ودائم لإطلاق النار. ولم يتوقف إطلاق النيران في جنوب السودان فقط على الورق، وإنما أيضا في الميدان. وأتاح ذلك مواصلة المفاوضات من أجل التوزيع العادل للسلطة والثروة، وهو لب اتفاق السلام الشامل.

وينبغي أن يحدث نفس الشيء أيضا في دارفور. فما لم يتوقف القتال، لن تستطيع الأطراف، وغيرها ممن لم يحملوا السلاح ولكن لهم مصلحة حقيقية في التنمية في الجزء الخاص بها من السودان، من زعماء القبائل والمجتمع المدني وممثلي المشردين والمفكرين وغيرهم، التوصل إلى اتفاق عادل وشامل ومستدام على الإدارة والسلطة والثروة والأرض والمياه والتنمية الاقتصادية. وأما الذين لم يحملوا السلاح ويراقبون فشل الأطراف في أبوجا فينبغي أن يمنحوا حق المشاركة في حوار مجد بين الأطراف الدارفورية، وينبغي أن يبدأ هذا الحوار في القريب العاجل.

وأي اتفاق، سواء في أبوجا أو في الفاشر، لن يكون مستداما ما لم يساعد المجتمع الدولي على ضمان الأمن. وقد أدى الاتحاد الأفريقي عملا رائعا، ولكن لم يتم تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بالموارد الكافية والوسائل الكافية لمنع الهجمات. ونأسف لموت الجنود الشبان الأفريقيين الذين ذهبوا إلى دارفور للمساعدة على إنقاذ حياة الأبرياء من المدنيين، فأصبحوا أنفسهم مستهدفين.

إن الحالة الأمنية في دارفور تسودها الفوضى. وحقق مرتكبو أعمال العنف في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ هدفهم، فجرى التطهير العرقي لمناطق كثيرة. وهم يتمتعون بحرية الانتقال في الريف. وملايين القرويين القابعين في المخيمات يعانون الخوف الشديد من مغادرتها. والإرهاب متواصل. وعلى الأقل مرة في الشهر تقوم جماعات من الملشيات قوامها يتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠، على ظهور الجمال والخيول، بمهاجمة القرى وقتل العشرات من الأشخاص وترويع الآخرين، الذين يلوذون بالفرار.

وبعد أن قدمت إحاطتي الإعلامية الماضية للمجلس، ينبغي أن تضاف القرى آروشارو وتاما وأبوسروج إلى طويلة ولابادو وحمادة وغور أباشي، وكلها تشهد الفظائع القاسية

وأعمـال الإرهـاب والقتـل والاغتـصاب. ولا غرابـة أن المشردين داخليا واللاجئين لا يجرؤون على العودة. وقد أصبحوا لا يثقون بأحد. إن الضمانات الدولية وحدها، كتلك التي يقدمها الاتحاد الأفريقي، هي التي بإمكانها أن تساعد.

والقوة اللازمة لتوفير مثل هذه الضمانات ينبغي أن تكون كبيرة – أكبر بكثير من القوة الحالية. وينبغي ألا تكون تلك القوة قوة احتياط تنشر عند الحاجة، بل ينبغي أن تكون منتشرة في الميدان، وموجودة في كل مكان يمكن أن يتعرض فيه السكان للهجمات. وينبغي أن تكون قوية، وقادرة على الدفاع عن نفسها، وأن تردع أية هجمات على المدنيين وأن تنزع سلاح المليشيات والجنجويد، الذين كان ينبغي للحكومة أن تنزع أسلحتهم في المقام الأول. ولم يتحقق ذلك على الرغم من المطالب الواردة في قرارات مجلس الأمن. وينبغي للقوة أن تبقى فترة كافية لخلق الثقة، وأن يستمر بقاؤها لفترة ثلاث أو أربع سنوات بعد التوصل إلى اتفاق سلام. وينبغي ضمان تمويلها طوال الفترة. كما ينبغي أن تكون ولايتها واسعة إلى حد يمكنها من ردع عدم الامتثال. وينبغي أن تكون جزءا مكونا من نهج موحد تجاه دارفور يتضمن الأدوات الإنسانية والسياسية، وأدوات السياسة، والقانون وحقوق الإنسان، وإعادة البناء، والتنمية الاقتصادية. وينبغي أن تكون مدعومة بالجزاءات، أي الجزاءات المفروضة على تحركات القوات التي لا تتم وفقا للاتفاق؛ والجزاءات على شحنات الأسلحة؛ وعلى أولئك الذين تسببوا بفظائع، وبصفة خاصة، الذين أصدروا توجيهات إلى الآخرين للقيام بها، ولسنا نتحدث عن جنود الميدان فحسب، بل أيضا عن القادة الميدانيين والزعماء السياسيين الذين كانوا مسؤولين عن المذابح في عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٤، والذين رفضوا أن يوقفوا الفظائع في عام ٢٠٠٥.

لقد تشدق الكثيرون عن الحاجة إلى السلام. وإذا ما نظرنا إلى الوراء، إلى ثلاث سنوات خلت من القتل والتطهير في دارفور، علينا أن نعترف بأن استراتيجية السلام التي اعتمدناها قد منيت بالفشل. وكل ما فعلناه أننا أمسكنا بالأمور بصورة مجتزأة ومشوشة، ولم نفعل إلا القليل وبعد فوات الأوان. إن المسؤولية النهائية تقع على عاتق مرتكبي الجرائم، ولكن ينبغي لنا أن نفعل أكثر لإيقافهم، ولوضع حد للإفلات من العقاب ولإعطاء أطفال دارفور الأمل بأنهم سيتمكنون من العيش بدون خوف.

ويحدونا الأمل أن يتحقق السلام في نهاية العام. فهل فعلنا أكثر من الأمل؟ والأمل شيء حسن، ولكن له حدوده.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد برونك على العرض الذي قدمه.

أعطي الكلمة الآن للسيد سليم.

السيد سليم (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير للسيد أوغستين ماهيغا، الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة ورئيس مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، على الدعوة التي وجهها إلي لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن عن المفاوضات الجارية في أبوجا، نيجيريا، من أجل إنهاء الصراع في دارفور.

ويطيب لي أن أعود إلى نيويورك، وأن أكون في قاعة المجلس. وإذ أعود في ذكرياتي إلى الوراء، لا أملك إلا أن أتوقف عند شهر كانون الثاني/يناير قبل ٣٠ عاما، حين كان لي شرف ترؤس مداولات مجلس الأمن بصفتي الممثل الدائم لبلدي لدى الأمم المتحدة. إن التصادف والرمزية لوجودي في نيويورك، بينما يترأس المجلس شقيق أفريقي موقر، يملأني بالأمل بأن هذه المناسبة الواعدة ستؤدي إلى مداولات ناجحة في هذه الهيئة الموقرة.

واسمحوا لي أن أستهل إحاطتي الإعلامية إلى المجلس حول محادثات السلام في دارفور بتأكيد الالتزام المنقطع النظير للاتحاد الأفريقي بتحقيق السلام الدائم في دارفور من خلال تسوية تفاوضية. وفي حقيقة الأمر، أنني لا أذكر في أي وقت مضى - سواء في تاريخ منظمة الوحدة الأفريقية حينذاك، أو في تاريخ الاتحاد الأفريقي - أن جرى انتشار بالحجم الذي تم فيه في دارفور تحت رعاية المنظمة القارية. وقد قبل العديدون منا الدعوة إلى المشاركة في تسهيل العملية بدافع اقتناعنا المخلص بأن الأفارقة لا يتعين عليهم أن يأخذوا موقع الريادة، مع الدعم الكامل والنشط للمجتمع الدولي، من أجل وضع حد للقتل الغاشم في دارفور فحسب، بل أيضا للتعامل مع الانتهاكات التي أصبحت وصمة عار في ضميرنا الجماعي كأفارقة، ولا سيما بعد أن ساء الوضع في دارفور بشكل مثير.

وبالتالي، فإن دارفور تمثل حالة جديدة، يأخذ فيها الاتحاد الأفريقي دور الريادة كمنظمة إقليمية، للتعامل مع حالة إنسانية طارئة ومعقدة. إن الاستجابة الأفريقية للمأساة الماثلة أمامنا في دارفور ترمز أيضا إلى تصميمنا الجماعي على الاستجابة الفعالة، بدلا من اتخاذ موقف اللامبالاة إزاء مشاكل أفريقيا. ومثل هذه الاستجابة تتسق تماما مع نص وروح القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وبالتالي ليس غريبا أن نرى الدعم الغامر من جانب الأفارقة والمجتمع الدولي بصفة عامة في أبوجا ودارفور نفسها. ولذلك، اسمحوا لي أن أعرب عن التقدير للدعم القوي الذي قدمه هذا المجلس والمجتمع الدولي عموما للمبادرات الأفريقية.

إننا الآن في الجولة السابعة من المحادثات. وقد بدأت دوري الحالي في الجولة الخامسة، في شهر حزيران/يونيه من العام الماضي. ونهاية تلك الجولة اعتمد إعلان مبادئ لإنهاء الصراع في دارفور. ومهد ذلك التطور الهام السبيل لبدء المفاوضات على المسائل الموضوعية التي حددتها الوساطة. وبالتالي، كان أملنا الجماعي، بعد جولة تموز/يوليه ٢٠٠٥، بأن انعقاد الجولة السادسة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، سوف يشهد إحراز تقدم بشأن مسائل تشاطر السلطة، وتشاطر الثروة، والترتيبات الأمنية. ولكن توقعاتنا لم تتحقق لأن المحادثات لم تقطع شوطا كبيرا على أرضية الانقسامات الحادة في المعارضة المسلحة - حركة العدل والمساواة وحركة/جيش تحرير السودان - حيث أصبح خطر التفكك أكثر جدية.

إن الجولة السابعة في حالة انعقاد مستمر في أبوجا منذ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وينبع ذلك من الالتزام المعلن للأطراف بجعل هذه الجولة نهائية وحاسمة. وباستثناء عطلتي الاحتفال بعيد الميلاد وعيد الأضحى، فإننا نعتزم ضمان استمرار انخراط الأطراف إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق شامل بشأن جميع المسائل الأساسية التي تفصل بين الأطراف.

وقد بدأت عشية انعقاد الجولة السابعة جهود متضافرة لحل القضايا الإجرائية التي كانت تؤثر سلبا على تقدم المحادثات. وتضمنت تلك القضايا، بصفة خاصة، الانقسام في الحركات المسلحة ولا سيما في حركة/جيش تحرير السودان. كما أن الانقسامات في القيادة الداخلية أدت بطبيعة الحال إلى تعقيداتها الخاصة. ويسعدني أن أحيطكم علما بأنه بعد المبادرات التي قادها الاتحاد الأفريقي، والولايات المتحدة الأمريكية، وتشاد، وليبيا، وإريتريا، والأمم المتحدة، فقد تم احتواء المشكلة، على الأقل في المرحلة الحالية. وبالتالي، فإن حركة/جيش تحرير السودان استطاعت أن تشارك في المفاوضات خلال الجولة الحالية كحركة موحدة، مع بروز مواقف مشتركة مع حركة العدل والمساواة بشأن العديد من المسائل المدرجة في جدول أعمال المفاوضات.

ونعرب عن تقديرنا لجميع الذين شاركوا بشكل مباشر أو غير مباشر في تلك المبادرات وغيرها. وكان حاصل الأمر أنه، بالرغم من أن ذلك الترتيب أدى إلى بعض التوتر لدى أحد الوفد، تسنى الإسراع بمهمة الوساطة بقدر كبير، حيث بدأت المفاوضات بجدية في المفوضيات الثلاث تقريبا، أي فيما يتعلق باقتسام السلطة، واقتسام الثروة والترتيبات الأمنية. وقد أدى انعدام الوحدة الكاملة بين الحركات، في بعض الحالات، إلى أن يأخذ المتشددون العملية رهينة، ولذلك كانت النتائج مخلوطة جدا.

وفيما يتعلق بمفوضية تقاسم الثروة، أحرز تقدم كبير في النظر في البند من جدول أعمالها. وظلت المشاورات جارية في مناخ مهني ورزين. وتبدي الأطراف درجة عالية من التعاون، فيما بينها ومع الوساطة. ومما يسّر المفاوضات أن معظم الممثلين مهنيون مؤهلون تأهيلا عاليا في المجالات الفنية ذات الصلة. ونظرت المفوضية حتى الآن في ثمانية من بنود جدول أعمالها العشرة، وتم التوصل إلى ترتيبات بشأن ٩٠ في المائة من المسائل.

ولكن من سوء الطالع أن مستوى التقدم في المفوضيتين الأخريين – المعنيتين بتقاسم السلطة والترتيبات الأمنية – لا يزال بطيئا بصورة مثيرة للإحباط، وتتسم المناقشات بصعوبة بالغة.

ففي مفوضية تقاسم السلطة لا تزال الفجوة بين مواقف الأطراف واسعة ولا تزال آراؤها متباينة، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل التالية.

أولا، فيما يتعلق بمركز دارفور، تتمثل المشكلة فيما إذا كان ينبغي أن تصبح إقليما الآن، كما تطلب الحركات، أو ما إذا كان ينبغي المحافظة على الوضع الراهن للولايات الثلاث وتيسير عملية يستطيع من خلالها أهل دارفور أن يقرروا ما إذا كانوا يريدون إقليما عن طريق استفتاء أو آلية أخرى للاستشارة، كما تقول الحكومة. وبينما تقبل الحركات والحكومة فكرة إجراء استفتاء، يكمن الفرق في أن الحركات تريد استفتاء بعد إنشاء الإقليم، بينما يتمثل موقف الحكومة في أنه يتعين إجراء الاستفتاء لتقرير ما إذا كان ينبغي إنشاء إقليم.

وتشمل المسائل الأخرى مطالبة الحركات بمنصب النائب الثاني للرئيس؛ ومطالبتها بأن يدير الدارفوريون العاصمة الخرطوم، نظرا لأن هناك عددا كبيرا من سكان دارفور في العاصمة؛ ومطالبتها بالعودة إلى حدود دارفور قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦.

وتشمل مسائل تقاسم السلطة الأخرى التي لم تحل بعد تقاسم السلطة على المستوى الوطني خلال الفترة الانتقالية. وهذا يشمل مسألة التعيينات التنفيذية والتشريعية والقضائية، فضلا عن تمثيل الحركات في الخدمة المدنية، والجيش والشرطة وقوات الأمن، والمؤسسات الانتقالية مثل لجنة الانتخابات ومصلحة الإحصاء وتنفيذ المفوضيات التي أنشئت بموجب اتفاق نيفاشا للسلام الشامل.

وفي مفوضية الترتيبات الأمنية، كانت المفاوضات أكثر إشكالية، كما هو متوقع. فالأمن يقع في لب مشكلة دارفور. وإلى جانب التدهور الحالي للحالة الأمنية على أرض الواقع في دارفور، تضافرت مجموعة أخرى من المشاكل العميقة الجذور لتعقيد المفاوضات المتعلقة بالترتيبات الأمنية.

وأخذ ذلك مزيدا من الوقت من الأطراف، خلال فترة امتدت لشهر، حتى للاتفاق على جدول أعمال للمفاوضات مكون من خمسة بنود. وكان سبب التأخير يتمثل جزئيا في رغبة الأطراف المعلنة – بصفة أساسية الحركات – في وضع مواقفها التفصيلية في جدول الأعمال والتفاوض بشأن تلك المواقف مع الوسطاء. وضاعف من تلك المشاكل التجربة الحالية والتاريخية من انعدام الثقة

الشديد من جانب الحركات، الناشئ عن شعورها بعدم الرغبة أو القدرة من جانب الحكومة على التفاوض بحسن نية أو حتى تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها. و حقيقة الأمر أن الحركات تفاوض على أساس أسوأ مخاوفها بدلا من أفضل آمالها. وبالنظر إلى هذه الحالة تعيّن على الوساطة، لكي تكسب ثقة الحركات أن تمضي في العمل بصبر واحتراس. وعلاوة على ذلك، أصبحت الأطراف تستند الآن إلى قرارات مجلس الأمن ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي إما للتأكيد أو التمرّس فيما يتعلق بمواقفها، مغفلة أن تلك القرارات كان القصد منها تيسير المفاوضات في المقام الأول، لا تعقيدها.

وفي ضوء العمل مع الحركات، استطاعت الوساطة تحديد المسائل الرئيسية التي يجب أن تحل قبل التمكن من الاتفاق على أي ترتيبات أمنية واقعية لدارفور. وتشمل هذه، ولكنها لا تقتصر على، ما يلي.

أولا، يجب تعزيز وقف إطلاق النار القائم الآن لأسباب إنسانية. إذ لم تُنفّذ اتفاقاته بشكل كامل من جانب الأطراف، مما أدى إلى تدهور خطير في الحالة الأمنية على أرض الواقع في دارفور. وهنا ينبغي معالجة مسائل مثل الكشف عن المعلومات ووضع الخرائط وجمع القوات وإعادة نشرها وإنشاء مناطق حاجزة بغرض توصيل المساعدة الإنسانية وتوفير طرق آمنة للإمدادات غير العسكرية وتعزيز المفوضيات المشتركة لوقف إطلاق النار.

والمفاوضات من أجل التوصل إلى وقف دائم للأعمال العدائية واتفاق شامل لوقف إطلاق النار ستشمل مسائل مثل نزع سلاح مليشيات الجنجويد المثيرة للجدل والمليشيات القبلية الأخرى، فضلا عن مركز قوات الحكومة والحركات على السواء، والترتيبات الأمنية النهائية لدارفور، بما في ذلك، بالطبع، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ونظرا لما تقدم ذكره، يمكن أن يلخص تقييم الوساطة كما يلي.

لا يزال نهج الأطراف نحو المفاوضات المتعلقة بالمسائل الجوهرية يفتقر إلى الكثير مما هو مطلوب. وقد تميزت المفاوضات حتى الآن بمستوى غير مقبول من عدم المرونة فيما يتعلق بمواقف الأطراف؛ والتشكك؛ وانعدام حتى مستوى أدنى من الثقة؛ والريبة العميقة. بل في بعض الحالات يمكن استبانة سياسة متعمدة للتأخير من جانب الحركات، توقعا لبعض التطورات الدرامية في البلد وفي الخارج.

ولا يبدو أن الحركات تنظر إلى المفاوضات باعتبارها حلبة استراتيجية. ولا يزال ميدان المعركة هو الحلبة الاستراتيجية، والمفاوضات حلبة تكتيكية. وهذا لا يعني أن المفاوضات غير مهمة؛ إنما يعني أنها حتى الآن ليست هامة بما يكفي للحركات. وتلك هي على الأقل الطريقة التي يبدو بها الأمر حتى الآن فيما يعني بعض الحركات.

وربما تكون الحركات في انتظار إبرام صفقة في مفوضية تقاسم السلطة قبل التفاوض بجدية بشأن الترتيبات الأمنية. وذلك موقف تفاوضي منطقي، لأن القوة العسكرية، عموما، وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، والأمن نتيجة للترتيبات السياسية.

وفي تقدير الوساطة حاليا أن عملية دارفور لا تزال بعيدة بعدة أسابيع عن التسوية. ويتعين على الأطراف، الحكومة والحركات المسلحة على السواء، إبداء مزيد من المرونة والاستعداد لقبول الحلول الوسطى إذا أريد تحقيق تسوية. وبعض التوقعات والمطالب العالية بصورة غير عادية من الأطراف، وخاصة الحركات، ينبغي معالجتها وخفضها إلى مواقف أكثر واقعية.

ومسألة اتفاق نيفاشا للسلام الشامل وموضعه في عملية سلام دارفور يشكلان تحديا فريدا. ومن المثير للاهتمام

أن الحركات اعتمدت نهجا انتقائيا تجاه الاتفاق. فهي من جهة ترفض قبول صلاحيته كمرجع لحل مشاكل السودان، بما في ذلك الصراع في دارفور. ومن الجهة الأخرى تريد أن تنتقي وتختار جوانب الاتفاق التي من شأنها أن تمنحها نفس الترتيبات التي أُمِّنت للجنوبيين، غير آخذة في الاعتبار الاختلافات في الحالتين.

ونظرا لما سبق ذكره، قد يكون من المستحسن النظر فيما يلي كطريقة للمضي إلى الأمام وطريقة لتوفير زخم جديد لمحادثات السلام في أبوجا، التي تتسم سرعتها ببطء مزعج ومؤلم.

أولا، يجب بذل كل الجهود الممكنة لضمان فعالية الآليات المنشأة لتنفيذ وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية، وخاصة مفوضية وقف إطلاق النار والمفوضية المشتركة. وينبغي إيلاء اعتبار لإعادة تنظيم المفوضيات وإعادة تنشيطها، مع فرض جزاءات مناسبة وموثوقة على أي أطراف تستمر في انتهاكات أحكام اتفاق وقف إطلاق النار.

ثانيا، يجب ألا يُدَع أي مجال للشك لدى الأطراف في أنه، إذا ما ظل نهجها إزاء محادثات أبوجا يؤخر التقدم نحو التسوية، سيحملها مجلس الأمن المسؤولية عن إطالة معاناة شعبها. وفي هذه الحالة يجب أن يكون التهديد بتطبيق جزاءات محددة الأهداف بعناية تهديدا موثوقا وواضحا وينبغي أن يحظى بالدعم القوي من مجلس الأمن الموحد.

ثالثا، ينبغي الاعتراف والإشادة بدور البلدان المجاورة – خاصة تشاد وليبيا وإريتريا. وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة شديدة إلى المزيد من التلاحم، والشفافية، والتنسيق بين البلدان الإقليمية التي تقوم بتيسير عملية السلام وبالوساطة بغية كفالة التلاحم والشفافية والتقدم.

رابعا، يلزم توطيد الظروف الخارجية الأخرى وتسريعها إذا أريد التوصل إلى اتفاق سلام بشأن دار فور. ويتمثل مصدر خاص للقلق في الحالة الراهنة للعلاقات والتوتر بين تشاد والسودان. ودور تشاد بوصفها وسيطا مشاركا في المحادثات يخدم أفضل مصالح العملية، كما تشهد على ذلك مبادرات ذلك البلد وإسهاماته. ولكن هناك أسبابا للشعور بالقلق من أن حصول تصعيد للأزمة في تشاد وللأزمة بين تشاد والسودان يمكن أن يجعل أي تسوية سياسية محتملة للصراع في دار فور أمرا محفوفا بمشاكل بالغة، وخاصة في الأجل القصير.

خامسا، واصل الشركاء الدوليون في العملية الاضطلاع بدور بناء وايجابي في مفاوضات أبوجا. وينبغي الترحيب بذلك والإشادة به وتعزيزه. ولكن التلاحم والمزيد من التنسيق بين وساطة الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين أمران منشودان للغاية الآن أكثر من أي وقت مضى بوصفهما عنصرا هاما وشرطا لازما لإجراء مفاوضات ناجحة. والأكثر أهمية بالنسبة للشركاء الدوليين والاتحاد الأفريقي أن يتكلموا بصوت مشترك واحد في مشاركاتهم مع الأطراف. وكما تعلمنا بوضوح التجربة المكتسبة من الجهود الأخرى للوساطة، كلما تكلم المجتمع الدولي بصوت واحد كلما تعززت فرص النجاح. وعلى العكس، حينما توجه إشارات متناقضة إلى الأطراف، تصبح آفاق تأمين اتفاق أكثر صعوبة. وإضافة إلى ذلك، يلزم أن تعزز الأطراف مستوى تمثيلها في أبوجا وأن تيسر، حيثما أمكن ذلك، زيارات بارزة يقوم بها القادة السياسيون بغية تشجيع الأطراف على التوصل إلى اتفاق مبكر.

سادسا، يظل تمويل المحادثات محفوفا بمخاطر بالغة. فعمليات السلام، بطبيعتها، مهمات مكلفة. ولئن كانت المساهمات التي قدمتها بعض البلدان لدعم محادثات أبوجا جديرة بالتقدير، فإن من الواضح أن المستوى الحالي لتمويل المحادثات يلزم زيادته بقدر كبير بغية مراعاة المرحلة الطويلة والنهائية وإراحة الاتحاد الأفريقي من قيد رئيسي.

سابعا، وعلى سبيل الإلحاح، ينبغي تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ودعمها وتمويلها بحيث تتمكن من الاضطلاع بولايتها وفقا لما أوصت به بعثة التقييم المشتركة، التي أجرت استعراضا شاملا لنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وأرى أن من الحيوي ألا يسمح لأي أمر بتقويض بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان خلال فترة الاضطلاع بدورها في دار فور. وذلك يصب في مصلحة الجهود الرامية إلى إنهاء ذلك الصراع المحزن فضلا عن المصلحة الطويلة الأجل لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام في المستقبل. وأدرك أن ثمة قيدا رئيسيا يتعلق بالتمويل يتمثل في الشعور – المبرر تماما من جانب الذين يدعمون العملية ماليا – بأن هناك حاجة إلى المزيد من تقاسم الأعباء. ولكنني أؤمن بأنه ليس من المستحيل إيجاد طريقة لمعالجة ذلك. ويزداد هذا الأمر أهمية نظرا لموقف الاتحاد الأفريقي المؤيد من حيث المبدأ للانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للأمم المتحدة في إطار شراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا.

ويسعى الاتحاد الأفريقي والمشاركون منا في الوساطة بنشاط للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض للصراع في دار فور تكون عادلة وديمقراطية ومستدامة ومتسقة مع نص وروح اتفاق السلام الشامل، وخاصة أهم أحكامه، التي تم التفاوض بشأنها للمساعدة في تحقيق استقرار عمليات بناء السلام والأمن والوحدة والتماسك والحكم الرشيد في جميع أنحاء السودان. ولا شك أن تلك التوقعات ذاتها حفزت أيضا مشاركة المجلس وقراراته، التي نقدرها تقديرا شديدا.

إن الاتحاد الأفريقي واثق من خلال وساطته بأنه يمكن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع في دار فور، ولكن يجب أن يكون ذلك التفاؤل حذرا، نظرا لتصرف الأطراف وبعض التطورات التي تحصل في دار فور وحولها وخارجها. ولذلك السبب، أود أن أناشد المجلس بشدة أن يظل مشاركا بنشاط وأن يوجه إشارات قوية جدا بدعمه لعملية أبوجا للسلام بحيث يمكن إبرام اتفاق شامل في اقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات موجزة قبل أن نعقد جلسة سرية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.